

كتاب دوري رقم (٨) لسنة ٢٠٠٧
بشأن
ضوابط منح الشهادات الدالة على رصيد الأجازات

سبق أن أذاع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الكتاب الدوري رقم ٨ لسنة ٢٠٠٠ بشأن تطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢ لسنة ٢١ / قضائية دستورية والمعمول به اعتباراً من ١٩ مايو ٢٠٠٠ والقاضي بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

وجرى التطبيق على أنه إذا انتهت خدمة العامل قبل استنفاد رصيده من الأجازات الاعتيادية استحق عن هذا الرصيد أجره الأساسي مضافاً إليه العلاوات الخاصة التي كان يتقاضاها عند انتهاء خدمته بما لا يجاوز أجر أربعة أشهر

وقد تلاحظ أن إدارات شئون العاملين بالجهات الإدارية تقوم بتحرير الشهادات المتضمنة رصيد الأجازات المتبقية وتسليمها إلى العامل للمطالبة بموجبها إلا أن بعض هذه الشهادات لا تمثل الحقيقة من واقع ملف خدمة العامل والوثائق الموجودة بالجهة الإدارية .

وانطلاقاً من الحفاظ على حقوق العاملين بما لا يجاوز هذه الحقوق الثابتة والحفاظ في ذات الوقت على المال العام ومصداقية الأوراق التي تنسب إلى الجهات الإدارية .

رجاء التنبيه على الوحدات التابعة لسيادتكم بالالتزام بالآتي :

١. الالتزام بكل دقة من جانب إدارات شئون العاملين والجهات التي تعتمد الشهادات الصادرة عنها وتحت المسؤولية التأديبية أن تكون الشهادة التي يحصل عليها العامل برصيد أجازاته المتبقية مطابقة للحقيقة وتجد أصولاً لها في ملف خدمة العامل .

٢. أن عدم مطابقة الشهادة للواقع يوجب المسؤولية التأديبية فضلاً عن المسؤولية المالية بحيث لو صدر حكم على أساس هذه الشهادة وتبين عدم صحتها فإن القدر الزائد عن الرصيد الحقيقي يتحمله الذي أصدر هذه الشهادة من ماله الخاص باعتبار أن ذلك خطأ شخصياً بالإضافة إلى مسؤوليته التأديبية .

نرجو التنبيه على كافة الوحدات التابعة لسيادتكم وعلى الأخص إدارات شئون العاملين والجهات التي تصدق على الشهادات الصادرة عنها بما تقدم .

رئيس
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

تحريراً في / / ٢٠٠٧
كشف التوزيع : السادة

- الوزراء
- المحافظون
- رؤساء الهيئات العامة والأجهزة المستقلة
- مديرو مديريات التنظيم والإدارة بالمحافظات
- رؤساء وحدات التنظيم والإدارة بالوزارات والهيئات والمصالح